RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 6, Issue 3, May 2024

Received: 14/02/2024 **Accepted:** 21/03/2024 **Published:** 01/05/2024

THE KNOWLEDGE ECONOMY: THE POWER OF KNOWLEDGE AND ITS ROLE IN THE ECONOMIC EMPOWERMENT OF MOROCCAN WOMEN

Researcher. Mohamed MCHENNEC [1]

Cadi Ayyad University, Morocco

Abstract

Recently, the term third wave has spread, which refers to a new branch of economic science, which has become necessary in the global context, which is the knowledge economy. This economic model is based on a deeper understanding of the role of knowledge and human capital in the development of the economy and the progress of societies. It is an advanced economic pattern based on the effective use of multiple technologies in general, and information and communications technology, while harnessing knowledge as an essential component of production processes. This study dealt with a new type of economy based on knowledge and its role in the economic empowerment of women within Moroccan society. The problem of the study was represented by raising the question: Does the knowledge economy have a direct positive impact on building women's capabilities or an indirect negative impact? What is new is the extent of its impact on economic and social life and on women's lifestyle in general, which came as a result of the integrated national plans of the Kingdom of Morocco with specific timetables and goals.

Key words: Knowledge Economy, Economic Development, Women's Empowerment, Women's Economic Inclusion.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.29.6

[1] m.mchennec.ced@uca.ac.ma , https://orcid.org/0009-0009-3326-1745

اقتصاد المعرفة: قوة المعرفة ودورها في التمكين الاقتصادي للمرأة العربية

الباحث محمد مشنك

جامعة القاضي عياض، المغرب

الملخص:

في الآونة الأخيرة، انتشر مصطلح الموجة الثالثة، الذي يشير إلى فرع جديد من العلوم الاقتصادية، والذي أصبح ضرورياً في السياق العالمي، وهو اقتصاد المعرفة. يقوم هذا النمط الاقتصادي على فهم أعمق لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمعات. إنه نمط اقتصادي متقدم يعتمد على استخدام فعّال للتقنيات المتعددة بشكل عام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع تسخير المعرفة كمكون أساسي في عمليات الإنتاج. تناولت هذه الدراسة نمطاً جديداً من الاقتصاد قائماً على المعرفة ودوره في التمكين الاقتصادي للمرأة داخل المجتمع ، وتمثلت مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل هل اقتصاد المعرفة له أثر ايجابي مباشر على بناء قدرات المرأة وإما أثر سلبي غير مباشر ؟ والجديد هو حجم تأثيره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط حياة المرأة عموماً، وهو ما جاء نتيجة للخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية والأهداف المحددة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، التنمية الاقتصادية، تمكين المرأة، الإدماج الاقتصادي للمرأة .

المقدمة

المعرفة ليست مفهوما جديدا، بل هي رفيقة الإنسان منذ بداياته وقد تطورت معه مواكبة لتوسع مداركه وتنوع اهتماماته، لكن ما يميز هذا العصر هو الأثر الكبير للمعرفة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونمط حياة الإنسان بشكل عام.

ففي الربع الأخير من القرن العشرين، شهدت البشرية تحولا كبيرا في مصادر الثروة والقوة، حيث انتقلت من الزراعة والصناعة إلى التكنولوجيا والمعلومات. وأصبحت المعلومات موردا استراتيجيا حيويا للتنمية في مختلف المجالات، وعنصرا أساسيا في اتخاذ القرارات والقيام بالأنشطة العلمية والبحثية.

ووفقا لبيتر دركر وهو كاتب اقتصادي أميركي من أصل نمساوي ، فإن المورد الاقتصادي الرئيسي في المستقبل لن يكون رأس المال أو الموارد الطبيعية أو حتى العمالة، بل سيكون المحرك الرئيسي هو المعرفة. ويبدو أن المعرفة ستكون القوة الرئيسية التي تدفع الأنشطة الاقتصادية نحو الثراء، وليس في استثمار رؤوس الأموال في قطاعات الإنتاج أو في العمالة اليدوية، على الرغم من أن هذين العنصرين كانا أساسيين في النظرية الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

في القرن العشرين، شهدنا نهضة المرأة في مختلف المجالات، وفي القرن الحادي والعشرين، نشهد تأثيرات هذه النهضة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . لم تكن هناك تغييرات أخرى في التاريخ قد أثرت بشكل شامل على حياة كل رجل وامرأة وطفل، مثلما فعل التغيير السريع في مكانة المرأة ووضعها ودورها. ففي السنوات الثلاثين الأخيرة،

أصبحت المرأة تشارك الرجل في نفس الوظائف والشركات والمستويات من حيث التعليم والمؤهلات والطموحات .(البزاز، 1992)

اليوم، تمثل النساء معظم المواهب والجزء الأكبر من السوق وتمارس تأثيراً اقتصادياً غير مسبوق، خاصة في الدول الغربية . أما في الدول النامية، فإن واقع المرأة في هذه المجتمعات يعتبر مقياساً حقيقياً لمدى تقدمها وارتقائها. فحدود تقدم هذه المجتمعات تتوقف على درجة تقدم المرأة فيها. كما أن تقدم الرجل وارتقاؤه يترابط ارتباطاً وثيقاً بتطور المرأة. فهو لا يمكنه أن يتقدم بشكل حقيقي دون المرأة. حيث أنه كلما كان هناك تخلف، كان نصيب المرأة منه أكبر، وحظها من الفرص أقل. (Mohammed Tawfik Moulin, 2019)

إن قضية المرأة تقع في صميم عملية التنمية وتصوراتها ومعاناتها وممارساتها. وللمرأة جانب خاص لا يشترك فيه مع الرجل، وهو مساعدتها على كسر القيود التي تعيق إحقاق حقها في ممارسة مختلف شؤون الحياة، وتوعيتها بواجبها في المشاركة الإيجابية، وتوفير الوسائل اللازمة لها، وعلى رأسها التعليم، لتتمكن من المشاركة في فتح الفرص في مختلف المستويات الاقتصادية.

1. الهدف الأساسي للدراسة:

تعد قضية المرأة من القضايا الأساسية في مجال التنمية البشرية، لأن المرأة تشكل جزءاً حيوياً من المجتمع، ولا يمكن تحقيق التنمية البشرية المستدامة إذا كان هذا الجزء يتعرض للتخلف والحرمان والتهميش والاستبعاد .

وقد أدى الشقاء الذي يفرض على النساء إلى ظهور ظاهرة المعيلات، وهي النساء اللواتي يتولين مسؤولية إعالة أسرهن ونفسهن. وهذه الظاهرة ليست جديدة في التاريخ الإنساني، فقد عاشت النساء في كثير من الحالات وحيدات ومسؤولات عن عائلاتهن، ولكن تزايد انتشارها في عصرنا الحاضر دفع الباحثين في شؤون المرأة إلى الانتباه إلى العواقب السلبية التي تنجم عنها ليس فقط على المرأة والأسرة، بل على المجتمع بأسره .

ولذلك، فإنه من الضروري توفير البيئة المناسبة لتمكين المرأة من أداء دورها في تربية أطفالها بشكل سليم، والمشاركة الفاعلة في المجتمع، والمساهمة في تحسين الاقتصاد الوطني. وهذا لا يتحقق إلا بتوفير التعليم الذي ينمي إمكانات المرأة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

2. إشكالية الدراسة:

يتيح التطور التكنولوجي الكبير الذي شهدته جميع المجالات مجموعة متنوعة وفريدة من المنتجات والخدمات القائمة على المعرفة، والتي تنتج من الاقتصاد المعرفي، والتي تعكس مستوى التنمية الذي وصلت إليه الدول .

ويطرح السؤال: هل للاقتصاد المعرفي تأثير إيجابي مباشر على بناء قدرات المرأة أم تأثير سلبي غير مباشر؟ وقد أدى ذلك إلى أن تحتل مجموعة من الدول العربية مراتب متقدمة في التنمية البشرية، مما مكنها من الانضمام إلى الاقتصاد الجديد. فهل تمكنت من تحقيق ذلك ؟

3. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستخدام أداتين رئيسيتين :

-أولاً، المنهج التحليلي المقارن، الذي يهدف إلى استعراض أدبيات ومفاهيم الدراسة، والاستفادة من تجارب بعض الدول العربية التي تواكب تطورات مجال اقتصاد المعرفة .

-ثانياً، المنهج الاستقرائي والإحصائي، الذي يتضمن الرجوع إلى العديد من المصادر والإحصائيات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والاستناد إلى النظريات الاقتصادية والمناهج العلمية المناسبة.

4. أهمية الدراسة:

تواجه الدول العربية تحديات عديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. ولذلك، فإنها تحتاج إلى اعتماد منظور جديد يرتكز على المعرفة والابتكار كمحركات رئيسية للنمو والتنافسية .

وهذا يتطلب فهماً عميقاً للأنشطة الاقتصادية وتحديد هدف استراتيجي يتوافق مع تطلعات المجتمعات العربية. ويهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة وخصائصه ومزاياه ودوره في تفعيل دور المرأة داخل المجتمع، وكذلك تقييم إمكانية التحول نحوه .

5. خطة الدراسة:

مع عالم يوصف بالتغير السريع والمستمر، بدأ نمط جديد من الاقتصاد قائم على أسس جديدة بالتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، وأصبح يشكل جزءاً فاعلاً في تعزيز مكانة المرأة داخل المجتمع ، يعطي مزيداً من الفاعلية، ويحقق توافقاً أكبر مع احتياجات المرأة العربية دعي باقتصاد المعرفة، ولعل استخدام كلمة المعرفة مترافقة للاقتصاد توحي بظهور مصطلح جديد غير مستخدم من قبل، وعليه سنقوم بدراسة الموضوع من خلال الاعتماد على التقسيم التالي:

المطلب الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لاقتصاد المعرفة

المطلب الثاني : تمكين المرأة العربية وأثره على اقتصاد المعرفة

المطلب الأول :الإطار النظري والمفاهيمي لاقتصاد المعرفة

المعرفة هي الجوهر الأساسي الذي يحدد المجتمع البشري، والتي تشمل مجموعة واسعة من التحولات التي أثرت بعمق وأثرت على كل جانب من جوانب الحياة تقريبًا. مما لا شك فيه أن المعرفة تمثل واحدة من أهم الأصول لكل من الاقتصاد والمجتمع، حيث تطورت بسرعة لتصبح موردا لا غنى عنه. ويعمل هذا الاقتصاد الناشئ حديثاً كمحفز رئيسي للمنافسة الاقتصادية، ويولد قيمة كبيرة من خلال تعزيز الإنتاجية وزيادة الطلب على التكنولوجيات المتقدمة والمفاهيم المبتكرة. وقد تكيفت هذه المنتجات الاقتصادية بسلاسة مع التغيرات الثورية التي تحدث في مختلف الأسواق والقطاعات، مما يضمن بقائها في طليعة التقدم.

وعليه سنقوم بدراسة هذا المطلب من خلال بيان ماهية اقتصاد المعرفة (الفقرة الأولى)، ثم ابراز مؤشر اقتصاد المعرفة (الفقرة الثانية).

الفرع الأول: ماهية اقتصاد المعرفة

أولا: نشأة مفهوم اقتصاد المعرفة

تحولت المعرفة إلى مورد اقتصادي رئيسي نتيجة ثورة المعلومات والتقنية، وأصبح الاستثمار في هذا المجال من عوامل الإنتاج الهامة، فهو يرفع من مستوى الإنتاجية ويخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي أصبحت المعلومات والمعرفة عنصراً أساسياً للتنمية والتطور الاقتصادي في مختلف دول العالم.

ظهر مصطلح المعرفة في علم الاقتصاد لأول مرة في بحث لفريدريك هايك بعنوان "استخدام المعرفة في المجتمع (The Use of Knowledge in Society) "عام 1945، وقد تناولت هذه الدراسة المعرفة كسلعة. أما الدراسة الشاملة للمعرفة كمورد اقتصادي، فقد قام بها فرتز ماكلوب في كتابه "إنتاج وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة" 1962 .

وفي كتاب آخر بعنوان "النظرية الأساسية للمعرفة (The Fundamental Theory of Knowledge) "للكاتب فيكوزلو خومالو(Bekuzulu Khumalo) ، تم تحليل المعرفة كسلعة وتحديد وحدة قياس لها باسم "نول(Knowl) "، وأوضح أن النظريات التي حاولت قياس المعرفة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي كانت مبنية على افتراضات خاطئة . (عبد الرحمن الهاشمي وفائزة محمد العزاوي، 2010)

ومن هنا يمكن القول: إن الاقتصاد العالمي يشهد تحولاً كبيراً نحو نظام جديد يقوم على المعرفة البشرية كمحرك رئيسي له، فبعد أن كان يعتمد على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام، أصبح اليوم يعتمد على الماكينة المعرفية، حيث تتزايد القيمة فيه بالمعرفة لا بالجهد. وإذا كانت النظرية الاقتصادية في السابق تعتبر العمل هو أساس القيمة، فقد أصبح ضرورياً تطوير نظرية جديدة تجعل المعرفة هي أساس القيمة.

ثانيا: مفهوم اقتصاد المعرفة

بدأت اقتصاديات دول العالم تتجه نحو توجهات جديدة أطلق عليها تسميات مختلفة مثل الاقتصاد الجديد ما بعد الصناعي، واقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، والسبراني، والافتراضي، والاقتصاد الالكتروني، والاقتصاد الشبكي، واقتصاد اللاملموسات، وأخيراً اقتصاد المعرفة الذي يعد نمطاً متطوراً عن الأنماط السابقة، وهو الاقتصاد الذي تؤدي فيه المعرفة دوراً أساسياً في خلق الثروة، وتحتل فيه مساحة أكبر وأكثر عمقاً مما كانت في أشكال

الاقتصاد السابقة، فلم يعد من حدود لدور المعرفة في الاقتصاد، إذ أصبحت تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية، وتحقق الجزء الأعظم من القيمة المضافة فيه .

يشير مصطلح اقتصاد المعرفة إلى الاقتصاد الذي يرتكز على إنتاج المعرفة وإدارتها في إطار محددات اقتصادية معينة، وهو يختلف عن الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يرمز إلى الاقتصاد الذي يستخدم تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية وإدارة المعرفة . ففي اقتصاد المعرفة تكون المعرفة منتجاً أما في الاقتصاد القائم على المعرفة فهي أداة، وبشكل عام فإن اقتصاد المعرفة يشير إلى التحول الاقتصادي العالمي الناجم عن مجتمع المعلومات وعن نجاح الاقتصاد الصناعي في إعادة صياغة أسسه وقواعده في إطار اقتصاد معولم ومتواصل بحيث تكون مصادر المعرفة كأسرار العمل والخبرات أساسية كالمصادر الاقتصادية الأخرى.

من بين التعاريف التي تم تقديمها لاقتصاد المعرفة، هذا التعريف البسيط: الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة، مثل الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعلم، والتطبيق والاستخدام، في القطاعات المختلفة، بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة، ووفق خصائص وقواعد جديدة . هذا التعريف يوضح ماهية اقتصاد المعرفة دون أن يبين ما يهدف إليه. (ربحي مصطفى عليان، 2010)

أما هذا التعريف الأوسع: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلها، من خلال الاستفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال (أحمد هوزلي، 2000) ، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة وتنظيم المحيط الاقتصادي (عبد الرحمن الهاشمي وفائزة محمد العزاوي، 2010)، ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة . هذا التعريف يبين هدف اقتصاد المعرفة من خلال رؤية شاملة عنه. (ربحي مصطفى عليان، 2010)

ويمكن تلخيص اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يعطي الأولوية للتطور والإبداع المعرفي في نموه، ويعتمد على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علمياً ومعرفياً (منى مؤتمن، 2004)، لتتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، مستخدماً المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري ، وكسلعة استراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي. هذا التعريف يركز على الدور الحاسم الذي تلعبه الأصول البشرية واللاملموسة في اقتصاد المعرفة، ويعبر بشكل دقيق عن ماهيته. (مريم الخياري، 2014)

الفرع الثاني: مؤشر اقتصاد المعرفة

أولا: مدلول مؤشر اقتصاد المعرفة

تختلف تركيبة مؤشرات المعرفة العالمية باختلاف المنظمات الدولية التي ترتبط بها. وقد أعلن عن مؤشر المعرفة العالمي، الذي اختاره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، في قمة المعرفة 2016. وكان هذا الإعلان تأكيداً على الدور الحاسم للمعرفة وضرورة إيجاد أدوات فعالة لقياسها وإدارتها.

يهدف مؤشر المعرفة العالمي إلى قياس المعرفة بشكل شامل يرتبط بجميع جوانب الحياة الإنسانية المعاصرة، وتثبيت هذا المفهوم في إطار منهجي ثابت، يتميز بما يلي: (MBRF/UNDP/RBAS, 2017)

-الاستناد إلى المنظور المعرفي الذي تستند إليه الأدبيات والتقارير العالمية، والإبراز للعلاقة بين المعرفة والتنمية، والانتقال من التنمية المبنية على الموارد المادية والطبيعية إلى التنمية الذكية المبنية على الموارد المعرفية.

-تبني مفهوم واسع للمعرفة كمحتوى معقد ومتعدد الأبعاد في مختلف الأقسام.

تواجه الدول العربية عقبة كبيرة في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تعتمد البرمجيات والتطبيقات التي تنتجها في المنطقة العربية على أكواد مفتوحة المصدر. وبالإضافة إلى ذلك، تصدر هذه المؤشرات من جهات خارجية، ويتم نشر مؤشر المعرفة العربي بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة حمد بن راشد آل مكتوم. والهدف الأساسي من هذه المبادرة هو تعزيز مفهوم قياس المعرفة في الدول العربية من خلال إنشاء مؤشر يبين وضعها المعرفي. ويشكل هذا المؤشر إطاراً متعدد الأوجه صاغ من منظور المعرفة لأجل النمو الاقتصادي، ويضم ستة مؤشرات فرعية تتراوح قيمة كل منها في سلم تصاعدي من 0 كأدنى قيمة إلى قيمة 100 وهي أعلى قيمة (Heba Abdel Moneim, 2019):

- مؤشر التعليم الابتدائي المتوسط والثانوي أو ما يصطلح عليه بـ (ماقبل الجامعي)؛
- مؤشر التعليم المهني والتدريب والتعليم التقني؛
- مؤشر التعليم العالي؛
- مؤشر البحث والتطوير والابتكار؛
- مؤشر الاقتصادي والبنية التحتية؛
- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال(TIC) ؛

ثانيا: مركز دول المغرب العربي في مؤشر اقتصاد المعرفة

يوضح الجدول التالي ترتيب كل من الجزائر تونس والمغرب في الترتيب وفق هذا المؤشر (Global Knowledge Index, 2017) :

يوضح الجدول السابق أن دول المغرب العربي تحتل مراكز متدنية نسبةً لباقي الدول في مؤشر المعرفة العالمي، الذي يقيس الأداء في سبع قطاعات مرتبطة بالمعرفة. ومن بين هذه الدول، تأتي الجزائر في المرتبة 96 عالمياً من أصل 131 دولة شملها المؤشر. ويعكس هذا الترتيب الضعيف الهيكل الاقتصادي للدولة، الذي يرتكز بشكل رئيسي على قطاع الهيدروكربونات دون تنويع أو تطوير القطاعات الأخرى التي تشكل عناصر أساسية لاقتصاد المعرفة. ورغم ذلك، فإن الجزائر قد حققت تحسناً في ترتيبها العالمي منذ عام 2000، حيث كانت في المرتبة 109 .

أما المغرب، فيتصدر دول المغرب العربي في الأداء المعرفي، إذ ارتقى من المرتبة 92 في عام 1995 إلى المرتبة 77 على مستوى العالم. وينسب هذا التقدم إلى السياسات الاستراتيجية التي تنتهجها الدولة والتي تركز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاع الصناعي والتعليم العالي، لا سيما في السنوات الأخيرة. وتحل تونس في المرتبة الثانية بين الدول المحللة، حيث تحتل المرتبة 80 عالمياً. وتستحق الإشارة إلى أن تونس حافظت على مكانتها في المؤشر خلال العقدين الأخيرين، ما يدل على بطء وتيرة انتقالها إلى اقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني : تمكين المرأة العربية وأثره على اقتصاد المعرفة

وفقًا للعديد من الدراسات العلمية، تساهم الديناميكيات البارزة في الاقتصادات الناشئة في تنميتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتصاد المعرفة يلعب دورًا هامًا في التقدم التنموي الشامل . ولكن، يجب الإشارة إلى أن البلدان العربية، مثل غيرها من الدول الاجنبية، تواجه تحديات وتختلف في استغلال الفرص التي يقدمها اقتصاد المعرفة والاستفادة منها. (رياض بولصبغ، 2013)

يواجه اقتصاد المعرفة في البلدان العربية مجموعة من التحديات والفرص خلال عملية التطور. ومن بين التحديات الرئيسية، تظهر التحديات الهيكلية والتنظيمية، حيث يتطلب تعزيز هيكلة القطاع وتطويرها لتمكين انتشار الاقتصاد المعرفي. وفي هذا السياق، يواجه البلد تحدي نقص التمويل ودعم رأس المال البشري، مما يستوجب توفير التمويل اللازم لتطوير الابتكار والبحث، وتحسين المهارات الضرورية لدعم الاقتصاد المعرفي. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج إلى تحسين البنية التحتية واستخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم انتقاله نحو اقتصاد المعرفة. وأخيرًا، يبرز أهمية تعزيز التعاون الدولي والشراكات لتبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

وعليه سنقوم بدراسة هذا المطلب من خلال طرح واقع وتحديات تمكين المرأة العربية (الفقرة الأولى)، ثم توضيح دور تعليم المرأة في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة (الفقرة الثانية).

الفرع الأول: واقع وتحديات تمكين المرأة العربية

أولا: واقع تعزيز دور المرأة العربية

في تقرير التنمية الإنسانية العربي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتم التنويه إلى الوضع الصعب الذي تعيشه المرأة العربية في مجال التمكين، حيث تحتل المنطقة العربية المرتبة قبل الأخيرة عالميا في هذا المجال، نتيجة للقيود التي تحول دون مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والتعليمية.

يمكن تعريف تمكين المرأة بأنه منحها المزيد من القوة والسلطة للتحكم في حياتها ومصيرها، والتعبير عن رأيها والاستماع إليها، والابتكار والإبداع من منظورها الخاص، والتأثير في القرارات المجتمعية على جميع المستويات، وليس فقط في المجالات التي تعتبر مخصصة للمرأة، والحصول على الاعتراف والاحترام كمواطنة متساوية وكإنسانة مثل الآخرين، والمساهمة والمشاركة في كل جوانب الحياة الاجتماعية.

لكن مفهوم تمكين المرأة يجب أن يكون موضوعيا ومنطقيا، ولا يجب أن يتبع نماذج غير ملائمة للواقع العربي، فهناك فرق بين تمكين المرأة وتمكين الرجل، خاصة في مجالات العلم والعمل، ففي الغرب تتساوى المرأة والرجل في معظم الحقوق والواجبات، أما في الدول العربية فالمفهوم يختلف، حيث تأثرت بحركات تحرير المرأة التي انطلقت من الغرب وانتشرت عبر وسائل الإعلام، ولكن هذه الحركات كان لها تأثير سلبي على المرأة الغربية نفسها، حيث أصبحت تعمل بلا راحة أو رحمة، أما المرأة العربية فرغم الجوانب الإيجابية التي حققتها من خلال الحصول على حقها في التعليم والعمل وتحسين مستواها المعيشي، فإنها في بعض الأحيان تضطر إلى التنازل عن راحتها وعن دورها الأساسي في تربية أبنائها وتعليمهم وبناء أسرة متماسكة ومتناغمة .(نهى القاطرجي، 2006)

يتباين مفهوم تمكين المرأة من مجتمع إلى آخر، حسب الثقافة والقيم والتقاليد السائدة في كل مجتمع، ويمكن تلخيص مفهوم "التمكين" بأنه إتاحة الفرصة للمرأة لتمارس حرية اختيارها وثقتها بنفسها (Imane Bouzeggaoui, 2014)، ولتقوم بدورها الاجتماعي بكفاءة وفعالية، ولتحقق حقوقها الكاملة وتتحمل مسؤولياتها، ولتغير الصورة النمطية السلبية التي تحيط بها، ولتدمج نفسها في عملية التنمية المستدامة، ولترتقي بمكانتها لتصبح شريكة فاعلة في العملية التنموية . لا يمكن فصل وضع المرأة عن السياق المجتمعي الذي تعيش فيه، ولذلك ينبه تقرير الأمم المتحدة إلى أن حرمان النساء من حقهن في التمكين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعني حرمان الرجال من فرصة الوصول إلى إمكاناتهم الكاملة .(رياض بولصبغ، 2013)

تشهد المرأة العربية تقدما ملحوظا في مجالات عدة، منها التعليم والعمل والمشاركة السياسية والاجتماعية، بفضل الإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسساتية التي تهدف إلى تعزيز حقوقها ومكانتها. ومع ذلك، لا تزال هناك حواجز نفسية ومجتمعية تحول دون تحقيق تمكين المرأة الكامل والفعال . وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة كسر ما يعرف بـ"السقف الزجاجي"، وهو مصطلح يشير إلى الحدود الخفية التي تمنع النساء من الوصول إلى المناصب القيادية والتقدم في مساراتهن المهنية. (تقريرالبنك الدولي، 2020)

كما نؤكد على ضرورة تزويد النساء بالأدوات الرقمية، ذلك ليس بالأمر الصعب لكن يجب أن يتم وضع برامج سهلة الولوج لجميع الفئات. نحن هنا نتحدث عن النساء في وضعية هشة، نساء في وضعية صعبة، نتحدث عن تلميذات وطالبات. لا بد من رفع القيود والحواجز الثقافية والاجتماعية التي تعيق تمكين المرأة، لأن بناء مجتمع حداثي ومندمج يتطلب العمل بكل قوة على محاربة الصور النمطية التي تقلل من قدرات النساء وطموحاتهن.

وفيما يخص الوضع الاقتصادي للمرأة، فنسبة النشاط النسائي لا تتجاوز 19.8 في المئة من السكان الإناث في سنة 2022، مقابل 12.8 في المئة من المقاولات المنظمة التي تديرها نساء، و35 في المئة من مناصب الشغل المخصصة للنساء غير مدفوعة الأجر. ودعا إلى ضرورة تحسين هذه المؤشرات وتشجيع المرأة على الابتكار والريادة والمقاولة. (أحمد رضا الشامي، 2022)

ولهذا فإن تمكين المرأة وتحسين مركزها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي هو الهدف الأساسي لتحقيق عملية التنمية، ويتطلب ذلك القضاء على جميع أشكال اللامساواة بين الجنسين، وإنشاء آليات لتحقيق ذلك. ويحدد صندوق تنمية المرأة التابع للأمم المتحدة خمسة معايير لقياس تمكين النوع الاجتماعي، وهي:

-المشاركة الاقتصادية : وهي تعني نسبة النساء في سوق العمل والمساواة في الأجور مقابل نفس العمل الذي يؤديه الرجال.

-الفرص الاقتصادية : وهي تعني الفرص التي تتاح للمرأة عند دخولها سوق العمل، مثل الحصول على إجازة الأمومة أو رعاية الطفل أو التدريب المهني أو الحماية من التمييز أو التحرش.

-التمكين السياسي : وهو يعني مدى مشاركة النساء في صنع القرار على جميع المستويات، سواء الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، والحصول على مناصب قيادية وتمثيلية في الحكومة والبرلمان والأحزاب والمنظمات المدنية.

-الالتحاق بالتعليم : وهو يعني مدى حصول الفتيات والنساء على التعليم الأساسي والثانوي والجامعي والمستمر، والحصول على شهادات ومؤهلات تؤهلهن للمنافسة في سوق العمل والمجتمع.

-الصحة والرفاهية : وهي تعني مدى توفر الرعاية الصحية الجيدة للنساء، خاصة في مجال الصحة الإنجابية والوقاية من الأمراض والعنف والاستغلال، ومدى تمتعهن بحياة كريمة وسعيدة .(حزام عدي، 2002)

ومن أهم الأساليب التي تساهم في تمكين المرأة في المجتمعات العربية:

نشر الوعي بحقوق المرأة وكرامتها ودورها في التنمية.

- إنشاء آليات ومؤسسات تضمن المشاركة المتكافئة للنساء في جميع المجالات.
- تعزيز القدرات الاقتصادية للمرأة وتوفير فرص العمل والمساواة في الأجور والمنافع.
- تنقيح القوانين والأنظمة والتدابير التي تمنع المرأة من ممارسة حقوقها وحرياتها.
- تحسين العلاقات بين الجنسين وضمان تحقيق فرص متكافئة للجنسين في الحياة العامة والخاصة، وإدماج المرأة بشكل كامل في الحياة المجتمعية. (مركز تعليم الكبار، 2008)

ثانيا: العلاقة بين تعليم المرأة والتنمية الاقتصادية

تتأثر فرص التعليم للإناث بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة أكثر من الذكور بسبب وجود تمييز ضد المرأة، وقد يضطررن للتخلي عن العمل أو التعليم لأسباب مختلفة مثل المسافة أو الفقر أو العادات، بينما لا يواجه الذكور هذه المشاكل، وهذا ينعكس سلباً على مستوى التعليم الذي تحصل عليه الأنثى ويدفعها إلى العمل الطفولي لزيادة دخل الأسرة، ولا شك أن البطالة تؤثر بشكل غير مباشر على التعليم للجميع وخاصة الإناث، حيث يفقد المجتمع الثقة في قيمة تعليم الإناث في ظل ارتفاع نسبة البطالة .

من المؤكد أن التعليم في عالمنا العربي يلعب دوراً كبيراً في تحسين أوضاع المرأة وضمان مستقبلها، وتعتمد مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية على مدى تأهيلها وتثقيفها، فالتعليم والتدريب يزيدان من قدرة المرأة على العمل ورفع طموحاتها في الحياة، ويساهمان في محاربة التقاليد الخاطئة، وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي تظهر أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع مستوى تعليمها، وأن انتشار التعليم والحاجة إلى أطر ماهرة لتنفيذ المشاريع الكبرى في البلاد سيسهلان انخراط المرأة في سوق العمل .

يهدف هذا المجال إلى تمكين المرأة اقتصادياً من خلال التعليم في عدة محاور، وهي تنمية مهاراتها ومساعدتها في إنشاء مشروعات صغيرة وتوفير فرص عمل تتناسب مع طبيعتها النفسية والاجتماعية والدينية، وذلك انطلاقاً من إيماننا بأهمية المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية الاقتصادية للدولة ولنفسها وأسرتها ومجتمعها، ولذلك تم تنفيذ الأنشطة التالية :(مركز تعليم الكبار، 2008)

- عقد ندوات توعوية للمرأة بأهمية العمل والتعليم وأثرهما على الفرد والأسرة والمجتمع.
- صرف قروض صغيرة للمرأة المعيلة لإقامة مشروعات صغيرة وسدادها بأقساط ميسرة.
- تدريب السيدات المعيلات على عملية التسويق لتزويدهن بالمهارات الأساسية للبيع.
- فتح فصول تعليم الخياطة والأعمال المشابهة لها للسيدات لتوفير مهارة تمكنهن من الحصول على عمل لتمكينهن اقتصادياً.
- إكساب مهارات الكمبيوتر لتوفير فرص عمل لهن.

- توفير الحضانات لتمكين النساء من النزول إلى ميدان العمل وترك أولادهن بالحضانة مما يزيد من دخل الأسر ويحسن معيشتهم ويشاركون في التنمية الاقتصادية للدولة.

إن عدم استغلال المواهب بشكل أمثل أدى إلى الظن أن تحقيق المساواة في التعليم وإصدار التشريعات المتعلقة بالفرص المتكافئة سيمكن المرأة من احتلال مكانها الصحيح والمناسب في عالم العمل، وقد يحتاج ذلك إلى بعض الوقت، لكن الزمن والصبر سيثبتان أن التكافؤ على جميع المستويات يمكن تحقيقه .

يتضح خطأ هذا الظن فرغم أن النساء انضممن إلى القوى العاملة بأعداد كبيرة، إلا أنهن ظلن مستثنيات من بعض القطاعات الاقتصادية ومن المراكز العليا في الشركات، واقتصرت أعدادهن في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والضيافة، وعملن غالباً بدوام جزئي بأجر أقل من أجر الرجال . إن عمل المرأة في الوظائف الثانوية ليس المظهر الوحيد لتقاضيها أجراً أدنى من أجر الرجل (كوكس وأليسون ميتلاند، 2010)، بل قد يعمل الجنسان في ظروف متشابهة، ولكن لا يحصلان على الأجر نفسه، وهذا ما لاحظ في دولة كفرنسا، حيث هنا هناك تباين بين الرجال والنساء في مجال الوظائف المختلطة لأن النساء يحصلن في المتوسط على أجر أقل رغم تماثل وضعيتهن مع الرجال فيما يخص الشهادة والأقدمية والمؤهلات، وإذا عبرنا عن ذلك بالأرقام، فإن الرجال لهم دائماً أجر يفوق أجر النساء بنسبة 13%. (أعمر يحياوي، 2010)

من بين الأهداف الرئيسية التي دعت إليها الاتفاقيات الدولية في منظمة الأمم المتحدة هي الوصول إلى المساواة بين الرجال والنساء في مراكز القرار وعدم حصر المرأة في أعمال محددة، فعلى الرغم من الارتفاع في مستوى التعليم للنساء اليوم، فإنهن لا يزلن محرومات من الحصول على مناصب المسؤولية في معظم الأحيان، وينحصر عمل معظمهن في التدريس والأعمال المكتبية والخدمات التموينية والأعمال الاجتماعية، وغيرها من الأعمال التي تقع ضمن قطاع الخدمات في الاقتصاد، وقد أدى هذا الوضع إلى تأنيث قطاع الخدمات، وترتفع نسبة مشاركة المرأة العاملة في المهن التقنية والمبيعات والأعمال الإدارية المساعدة، ففي أمريكا مثلاً تدل الإحصاءات أن امرأة واحدة من كل خمس نساء تعمل كمدرسة أو أمينة صندوق أو سكرتيرة. (القاطرجي نهى، 2006)

الفقرة الثانية: تعليم المرأة ودوره في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة

أولا: النظرة المجتمعية لتعليم المرأة

الدور اللاشعوري والضار في نفس الوقت هو ما يسميه علماء النفس الاجتماعي للتمييز الذي يقوم به الآباء والمعلمون بين أبنائهم أو طلابهم بناءً على جنسهم سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا . فنلاحظ أنهم يعلمون البنت ما تعلمه أمها ويعلمون الولد ما تعلمه أبوه. وإذا سألت البنت عن السبب قالوا لها: أنت بنت فقط أي أنك لا تصلحين إلا للأعمال المنزلية. وهكذا تصبح رؤيتها للحياة مسبوقة بالأحكام فتكون النساء أقل قوة وذكاء وشجاعة وجرأة من الرجال. ودون أن تدرك تربي المرأة دائمًا على أنها بحاجة إلى حماية الرجل (أب أو زوج). (عدلي علي أبو طاحون، 2000)

وفي ظل الظروف الصعبة للعالم النامي ومجتمعاته الفقيرة لا تكون هناك فرص كثيرة لتعليم الأبناء سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا. وإن وجدت فتكون للذكور دون الإناث. وإن وجدت للجنسين فتكون محدودة للأنثى بمرحلة معينة من التعليم. فاكتشاف جوتنبرج للطباعة أخرج أوروبا من العصور الوسطى ولكنه استغرق خمسة قرون حتى تتاح فرص التعليم للبنات بشكل طبيعي ويبدأن في الحصول على حرياتهن ببطء وصعوبة .

ولهذا السبب تخصص اليونسكو جهودها لبرامج محو أمية المرأة ومكافحة التمييز العنصري. وتبدأ بتحقيق الديمقراطية في التعليم بشكل فعلي. استحوذت قضية المرأة على أهمية كبيرة في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. حين ازدهرت حركة تعليم المرأة في الدول العربية بعد افتتاح مدارس مخصصة لتعليم البنات. وتنامت حركة تطوير وتحديث التعليم. وأرسلت البعثات التعليمية إلى الخارج وخاصة إلى فرنسا التي كانت سببًا في تخريج جيل من المفكرين الليبراليين. وفي مقدمتهم رفاعة رافع الطهطاوي الذي أبدى إعجابه وانبهاره بالحياة الفرنسية. فكتب كتابه الشهير "المرشد الأمين في تعليم البنات. " (بد ران شبل، 2002)

ثانيا: أهداف الدعوة إلى تعليم المرأة

ربطت حركات الإصلاح تعليم المرأة بمفهوم التنمية بجميع دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية. فدور المرأة أساسي في التنمية الاقتصادية. ويجب عليها أن تسعى إلى التعليم الذي يساهم بشكل حاسم في التنمية. ويمكن أن تظهر النتائج بشكل مباشر على المستوى الاقتصادي .

ووفقًا لدراسات عدة للبنك الدولي في كينيا. فإن مساواة النساء بالرجال في مستوى التعليم من شأنه أن يزيد من إنتاجية المحاصيل الغذائية الأساسية. لذلك أولي تعليم المرأة اهتمامًا في مختلف البيئات والقطاعات في المجتمع . سواء كانت ربة منزل أو عاملة في مراكز الخدمات والإنتاج أو في الريف والمدن أو في الأماكن الصحراوية البعيدة. تعليمًا متنوعًا نظاميًا في المدارس وغير نظامي من برامج محو الأمية إلى برامج التدريب التقني والمهني. وتزودها بالخبرات والتخصصات والمهارات المطلوبة في عمليات التنمية في المجتمع .(قطب محمد، 2017)

وحتى تتولى مسؤوليتها في بناء الحياة. لم يتوقع دعاة تحرير المرأة في بداية القرن العشرين الميلادي أن تصل المرأة إلى ما وصلت إليه اليوم من العلم. بل كانوا يقررون أن أقصى ما يطالبون به هو التعليم.

الخاتمة

يعد التعليم عاملاً مهماً في تحقيق التنمية البشرية، لأنه يساهم في تطوير العامل البشري الذي يشكل أساس التنمية. ولا يمكن الاعتماد فقط على المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج القومي الإجمالي لقياس مستوى التنمية الشاملة، بل يجب النظر إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية أيضاً .

ويؤدي الاستثمار في التعليم إلى زيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع. من ناحية أخرى، تعكس مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مكانتها الاجتماعية والاقتصادية، ولكن هذه المشاركة تكون في الغالب في مهن ذات مستوى منخفض من الأجر والاحترام. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها انخفاض مستوى التعليم لدى بعض النساء، وعدم امتلاكهن للمهارات التكنولوجية اللازمة لمواكبة التغيرات الحديثة، مما يجعلهن غير مرغوبات في سوق العمل الذي يتطلب التطور التكنولوجي.

لذلك، فإن تعليم المرأة وتمكينها يلعب دوراً رئيسياً في تفعيل طاقاتها الاقتصادية والاجتماعية، ويساعد في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي للبلاد. ولكن هذا يتطلب التغلب على الفروق الاجتماعية والثقافية التي تعوق المرأة من الحصول على حقوقها وفرصها، وتعزز من التمييز ضدها، وتجعلها تشعر بقلة قيمتها. ويجب أن تكون المرأة شريكة فاعلة في صنع السياسات واتخاذ القرارات على المستويين الدولي والمحلي. ومن أجل تحقيق انتقال ناجح إلى اقتصاد المعرفة في البلدان العربية ، يجب توفير الشروط والمقومات الأساسية لهذا الهدف. ومن بين العناصر الحاسمة لاقتصاد المعرفة، نذكر ما يلي :

- ✓ تطوير وتحديث المناهج التعليمية بما يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ونشر الوعي بأهمية دور المرأة في المساهمة في التنمية .
- ✓ توفير التوعية والتدريب للمرأة في المجالات التي تمكنها من زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها .
- ✓ الاعتراف بمشاركة المرأة كعنصر أساسي في تحقيق التنمية، وإشراكها في وضع السياسات واتخاذ القرارات .
- ✓ تفعيل دور اقتصاد المعرفة في المؤسسات التي تعمل بها المرأة، وتحسين ظروف عملها وحمايتها .
- ✓ زيادة عدد المؤسسات المتخصصة في مكافحة الفقر والتخفيف من آثاره .
- ✓ الاستفادة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد المعرفة، وتعزيز قدرات المرأة ومعارفها وابداعها، ورفع مستوى التواصل والتفاعل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ونشر الثقافة والقيم والأخلاق، والابتعاد عن الجريمة والعنف.

لائحة المراجع

باللغة العربية:

أحمد رضا الشامي. (2022). *المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "النموذج التنموي الجديد: تمكين المرأة والشباب"، تقرير تحليلي*. Maroc.

أحمد هوزلي. (2000). *تحديات العولمة للدول النامية والمغرب* (المجلد الطبعة الأولى). مراكش: دار وليلي للكتابة والنشر.

أعمر يحياوي. (2010). المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري. *دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع*،، 103.

البزاز, م. أ .(1992) .تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب .*سلسلة رسائل وأطروحات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس*. 18 ,

القاطرجي نهى. (2006). المرأة في منظومة الأمم المتحدة،بيروت، لبنان. *المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1*، 315.

بد ران شبل. (2002). *التعليم والبطالة* (المجلد 1). 2002: دار المعرفة الجامعية.

تقريرالبنك الدولي. (2020). *المرأة والتنمية في المغرب تحقيق الإنصاف والمساواة*. ملخص سياسات.

حزام عدي. (2002). قضايا المرأة العربية المعاصرة. *مجلة المستقبل العربي*(275)، 133.

ربحي مصطفى ربحي مصطفى عليان. (2010). *اقتصاد المعلومات*. عمان، الأردن: دار صفا للنشر والتوزيع.

رياض بولصبغ. (2013). *التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية-دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة، الجزائر اليمن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير*. الجزائر: جامعة فرحات عباس بسطيف.

عبد الرحمن الهاشمي وفائزة محمد العزاوي. (2010). *المنهج والاقتصاد المعرفي*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عدلي علي أبو طاحون. (2000). *حقوق المرأة دراسات دينية وسوسيولوجية*. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

قطب محمد. (2017). *قضية تحرير المرأة*. المملكة السعودية: دار الوطن للنشر.

كوكس وأليسون ميتلاند. (2010). دور المرأة في الاقتصاد. *مركز ابن العماد، الدار العربية للعلوم ناشرون، 1*، 53.

مركز تعليم الكبار. (2008). محو أمية المرأة العربية، مشكلات وحلول. *جامعة عين شمس، 1*، 763.

مريم الخياري .(2014) .النموذج التنموي المغربي خلال نصف قرن: بين الطموح الداخلي والإك ا رهات الخارجية.

منى مؤتمن .(2004) .دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي .*رسالة المعلم عمان، الأردن*.12 ,*1* ,

نهى القاطرجي. (2006). *المرأة في منظومة الأمم المتحدة* (المجلد 1). بيروت لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

باللغة الأجنبية:

Global Knowledge Index. (2017). Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation (MBRF) and United Nations Development Programme Regional Bureau for Arab States (UNDP/RBAS) United Arab Emirates. 3.

Heba Abdel Moneim. (2019). Knowledge Economy. Arab Monetary Fund, Economic Studies,. *2*(51), 48 .

Imane Bouzeggaoui. (2014). *Le développement humain et sa contribution à la croissance de l'économie marocaine.* Oujda: Mémoire de Master, Université Mohammed I,Faculté des Sciences Juridiques Économiques et Sociale.

MBRF/UNDP/RBAS. (2017). Global Knowledge Index United Arab Emirates. é.

Mohammed Tawfik Moulin, A. L. (2019). *50 ans de développement humain.*